مفاهيم في التوثيق والتضعيف عند نقاد الحديث الشريف

د. حسام مشكور عواد الزوبعي

ملخص البحث

لمن اراد أن يتصدر للحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وكذلك لمن أراد الوصول الى اجتهادات مبنية على أساس نقدي مستقيم في حكمه على الرواة توثيقا وتضعيفا، أن يفهم القواعد التي اعتمدها المتقدمون في نقدهم للرواة وللاحاديث من خلال تتبع أقوالهم وتطبيقاتهم وسبرها سبرا حقيقيا، فاذا ما تتبع خطاهم وعرف طريقتهم في النقد فسيكون حكمه حكما منضبطا مبنيا على أُسس وقواعد رصينة لا توصف بالسطحية التي يسير عليها الكثيرين الآن، وقد تناولت في بحثي هذا أربع من المسائل الضرورية التي يجب الانتباه لها وهي مسالة العدالة والضبط ، والمتابعة والمخالفة، والتفرد، وقلة الأخطاء وكثرتها عند الرواة.

Conceptions of strengthening and weakening

By doctor Hussam Maskur Awad

ABSTRACT

To whom who wants to judge on Hadiths in order to weaken or strengthen them and whom want to get to Ijtihads based on straight criticism, they should understand some rules that first narrators depended on in their criticism to narrators and Hadiths through following their speeches and their way of explorations, if they followed them and knew their way in criticism therefore their judges will be precise based on bases don't be described in shallow way which has been followed by a lot nowadays. And I picked in this research four necessary issues that have been brought attention which are: justice and justify, following and oppositions, being unique and lack of mistakes and its abundance

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، وأشرف الصلاة والتسليم على حبيبنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اما بعـــــد:

هناك مبادئ أساسية وقواعد ضرورية لمن أراد أن يتصدر لمسالة الحكم على الحديث أن يفهمها؛ لكي يكون حكمه مبنيا على اسس نقدية مستقيمة، وكذلك من أراد الوصول الى اجتهادات نقدية مستقيمة في حكمه على الرواة توثيقا وتضعيفا، وهذه القواعد هي التي اعتمدها المتقدمون في نقدهم للرواة وللاحاديث، فمن خلال تتبع اقوالهم وتطبيقاتهم وسبرها سبرا حقيقيا، وعرف طريقتهم في النقد، يكون الحكم حكما منضبطا مبنيا على اسس وقواعد رصينة لا توصف بالسطحية كما عند الكثيرين. وقد اخترت منها أربع مسائل انتهجت المنهج التطبيقي في شرحا، ففي كل مسالة اضرب لها امثلة تطبيقية من كلام النقاد كي ادلل على المنهج الذي قد ساروا عليه في نقدهم للاحاديث.

وجعلته في أربع مباحث:

المبحث الأول: بين العدالة والضبط.

المبحث الثاني: قلة الخطأ وكثرته.

المبحث الثالث: المتابعة والمخالفة.

المبحث الرابع: التفرد.

والخاتمة وقد ذكرت فيها ابرز النتائج.

ثم المصادر والمراجع.

واسال الله تعالى ان ينفع بهذا البحث القارئ وان يجعله خالصا لوجهه الكريم انه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

بين العدالة والضبط

العدالة عند أهل المصطلح: هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة[١]. أي ان لا يكون ذلك الراوي فاسقا ممن يجهر بالمعاصي، فهذا الإمام الشافعي عندما تكلم عن الأمور التي بها يقبل خبر الراوي ويكون حجة قال: (منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام وإذا اداه بحروفه فلم يبقى وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظا إذا حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريّا من أن يكون مدلسا)[٢].

فالإمام الشافعي تكلم عن عدالة الراوي ان يكون ثقة في دينه أي ما يعرف بالإسلام العام ثم بدأ بذكر المتطلبات الاساسية في الضبط والاتقان ان حدث بالمعنى ان يكون عالما بالألفاظ وبما تحيله من معاني، وان يكون حافظا ان حدث من حفظه او لكتابه ان حدث منه، وان يوافق الثقات في حديثهم وان لا يدلس، وكل هذه المسائل في باب الضبط والاتقان، وكذا عندما نقرأ كتب الجرح والتعديل نجد أن اغلب أحكامهم على الرواة مصبوبة على حجم أخطاء الراوي ومدى ضبطه لمروياته لذلك نجدهم

---

(١) ينظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣، ٢٠٠٠م، مطبعة الصباح، دمشق.

(٢) الرسالة. للشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس، ت٢٠٤هـ، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، ٢٠٠٥م، دار الكتب العلمية، بيرت، ص٣٤٤.

يحكمون على رواة لا يعرفونهم بأنهم ثقات أو ضعفاء وهم لم يروهم ولم يسمعوا بهم من قبل لكن عندما يسمعون حديثهم يتبين لهم حالهم مثال ذلك عند ابي حاتم:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن شيبة: سألت أبى عنه فقال لا أعرفه، وحديثه صحاح[١]، وقال في ترجمة داود بن عبد الحميد الكوفي نزيل الموصل: سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه قال: لا أعرفه، وهو ضعيف الحديث يدل حديثه على ضعفه[٢]، وقال في ترجمة محمد بن سلمة الكوفي صاحب الأعمش: وسألته –أي سال أباه– عنه فقال هو شيخ لا اعرفه وحديثه ليس بمنكر[٣].

فمن خلال هذه الأمثلة يتبين لنا وبالدليل القاطع إن من أهم الاسس في نقد الراوي هو الضبط لمروياته فمن خلال حديثه يصدرون الأحكام؛ وإلا كيف يصحح حديث راوٍ من الرواة وهو لا يعرفه وحتى قولهم في الراوي انه كذاب أو متهم بالكذب فليس من الضروري أن يكون الراوي معروفاً بالزندقة، أو الفسق، أو الكذب في حديث الناس، بل قد تكون الأخطاء الفاحشة هي التي جعلت من الناقد أن يقول هذا فيه بسبب غفلته وكثرة وهمه مع انه قد يكون صدوق في دينه وتكون وسيلة النقاد في كشفه بمقابلة روايته وعرضها على ثوابت الشريعة وحديث الثقات ومن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي قال: سألت أبي عنه وعرضت عليه

(١) الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، ط١، ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة،(٢٤٣/٥)(١١٥٧).

(٢) المصدر نفسه(٤١٨/٣)(١٩١١).

(٣) المصدر نفسه (٢٧٦/٧)(١٤٩٥).

حديثه فقال: لا اعرفه وأحاديثه باطله موضوعه كلها ليس لها أصول يدل حديثه على انه كذاب[١]. فقد حكم عليه انه كذاب من خلال مروياته ولم يعرفه.

وقد يختلف ناقدان أو أكثر في من هو الذي يحمل عليه الوضع أو الخطأ

مثال ذلك:

هشام بن عبيد الله الرازي: قال ابن حبان في "المجروحين": كان ينتحل مذهب الكوفيين، يروى عن مالك وابن أبى ذئب، وكان يهم في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثرت مخالفته الاثبات بطل الاحتجاج به، روى عن مالك، عن الزهري، عن أنس "أن رسول الله ﷺ قال:" مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره" أخبرناه جعفر بن إدريس القزويني بمكة قال: حدثنا حمدان بن المغيرة، عنه روى عن بن أبي ذئب، عن نافع، عن بن عمر، عن النبي ﷺ قال:" الدجاج غنم فقراء أمتي والجمعة حج فقرائها" أخبرناه عبد الله بن محمد القيراطي، قال حدثنا محمد بن يزيد بن محمش، عنه أما حديث الأخير: فهو موضوع لا أصل له، وحديثه الأول قد روى عن أنس وان لم يصح من غير حديث الزهري"[٢]

وهشام بن عبيد: وثقه ابن أبي حاتم، وقال عنه أبو حاتم صدوق [٣]. إلا أن الدارقطني رأى أن الحمل في هذا الحديث ليس على هشام وإنما هو من الناقل عنه فقال: هذا

---

(١) المصدر نفسه (٢/٤٠(٥).

(٢)المجروحين. لابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط٢، ١٤٠٢هـ، دار الوعي، حلب. (٣/ ٩٠)

(٣)الجرح والتعديل لابن ابي حاتم٩ /٦٧(٢٥٦)

الحديث كذب موضوع والحمل فيه على عبد الله بن يزيد ويلقب بحمش فانه كان يضع الحديث على الثقات.[١]

وإذا نظرنا إلى الفاظ الجرح والتعديل نجدها تدور على محور الضبط من خلال قلة خطا الراوي أو كثرته كما سيأتي ذلك في المبحث الثاني إن شاء الله فقولهم في تعديل الراوي "ثقة" لا يتبادر للذهن انه أراد به ثقة في دينه بل مرادهم انه ضابط لحديثه فنراهم يوثقون أهل البدع والأهواء فلو أنهم يريدون بها العدالة لكانت هذه مسالة فيها نظر، وكذلك قولهم في الراوي بأنه "صدوق" فهو من خفّ ضبطه عن ضبط رجال الصحيح هذا عند المتأخرين أنفسهم، وكذا القول في "لا باس به"، "صالح الحديث" وكذا ألفاظ الجرح فقولهم في الراوي "ضعيف"، أو "ليس بالقوي"، أو "صويلح"، أو "ليس بشيء" إنما ذلك لمن كثر الخطأ منه، وقولهم في الراوي متروك إذا فحش خطأه وقس على هذا بقية الألفاظ.

ومما يدخل في مسالة العدالة الرواية عن أهل البدع، وللعلماء كلام طويل في هذا الموضوع ولكن نرى ان كثير من المتقدمين من اهل النقد يرون الرواية عنهم ما داموا متقنين لمروياتهم ولا يستجيزون الكذب ولا شك أنهم لم يكثروا عنهم، وهذا هو عمل البخاري ومسلم في صحيحيهما[٢].

---

(١)الموضوعات. ابن الجوزي ت٥٩٧هـ، تحقيق: محمود احمد القيسية، ط٣، ٢٠٠٣م، مؤسسة النداء، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.(٢٥٣/٢) و(٨/٣)

(٢) ينظر مقدمة تحرير التقريب للدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الارنؤوط(٣٥/١).

المبحث الثاني
قلة الخطأ وكثرته

الرواة ثقات كانوا أو ضعفاء يطرأ عليهم الخطأ فالراوي ليس معصوما عن الخطأ، فحين يكون وقوع الخطأ قليلا منه كأن يخطأ في حديثين أو أكثر فهو الثقة، فمثال ذلك ما قاله الخطيب البغدادي نقلا عن يحي بن معين في إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الانصاري: "ثقة مأمون قليل الخطأ صدوق"(١)، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ في عَبد الله بن محمد بن عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة: من الثقات، قليل الخطأ(٢)، وَقَال يعقوب بن شَيْبَة في عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار : كان ثقة ثبتا متقنا صحيح الكتاب قليل الخطأ والسقط(٣)، وهذه الاحكام تكون من الناقد بعد عرض حديث الراوي على احاديث الثقات فقد يكون في الراوي كلام كثير من اقرانه او الذين عاشوا في وقته ثم يأتي من يفتش حديثه بعد ذلك فلا يجد في حديثه ما قالوا عنه مثال ذلك ما قاله أبو أحمد بن عدي في محمد بن اسحاق قال بعد ذكره لكلام المجرحين: وقد فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به(٤).

أما إذا زاد الخطأ أنزل عن رتبة التوثيق، وهو ما يطلق عليه لفظ "الصدوق" في الغالب، والتوقف هو الأصل في روايته؛ ولكن حينما كان الصواب عنده هو الغالب

---

(١) تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد. لابي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت. (٢٢٠/٦).

(٢) علل الدارقطني. للدارقطني، علي بن عمر ابو الحسن الدارقطني، ت٣٨٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض.(٣٧١/١١).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(٢٧٦/١٢).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي، ١٠٧/٦، وتهذيب الكمال للمزي(٤٠٥/٢٤-٤٢٩(٥٠٥٧).

قبل حديثه؛ ولكن لا على انه ثقة وإنما لتغليب المنفعة في عدم ضياع السنة ولذلك أطلق النقاد على حديثه بالحسن ليتميز عن حديث الثقة أما إذا زاد الخطأ وأصبح أكثر من صوابه فحينئذ يكون الراوي ضعيف أما إذا فحش منه الغلط صار متروكا(١).

فالمقياس الحقيقي في درجة الراوي هو قلة الخطأ وكثرته.

فكما ذكرنا سابقا فالثقة يخطئ ولكن كما قلنا فان وقوع الخطأ منه يسير وقليل وقد يكون خطأه في الإسناد سواء في أسماء الرواة أو في قلب إسناد أو إدراج إسناد حديث في حديث آخر وكذلك ما يقع في المتن من إدراج عبارة أو زيادة لفظة على غيره ممن رواه أو روايته الحديث بالمعنى فيغير معناه أو يختصره فيخل ذلك في الحديث أو غير ذلك من الأخطاء وهذا كله لا يمنع كون الراوي ثقة.

فمثال ما اخطأ في السند:

قال عبد الله بن احمد: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَزَّازُ، قال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بشر هذه الأمة بالسناء، والتمكين في البلاد، والنصر، والرفعة في الدين، ومن عمل منهم بعمل الآخرة للدنيا، فليس له في الآخرة نصيب"(٢).

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ قَبِيصةُ، عن سُفيان الثَّورِيِّ، عن أيُّوب، عن أَبِي العالِيةِ، عن أُبيِّ بنِ كعبٍ رضي الله عنه، قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ: ثم ذكر الحديث.

---

(١)ينظر مقدمة الدكتور بشار عواد لذيل تاريخ مدينة السلام. لابي عبدالله محمد بن سعيد بن الدبيثي، ت٦٣٧هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد، دار الغرب الاسلامي.(١٠٧/١).

(٢)مسند احمد بن حنبل،١٤٧/٣٥-١٤٨ رقم(٢١٢٢٤)

ثم قال: فقالا: هذا خطأٌ، أخطأ فِيهِ قبِيصةُ. وقد روى هذا الحدِيث جماعةٌ مِن الحُفّاظِ، فقالُوا: عنِ الثّورِيِّ، عنِ المُغِيرةِ بنِ مُسلِمٍ، عنِ الرّبِيعِ بنِ أنسٍ، عن أبِي العالِيةِ، عن أُبيٍّ رضي الله عنه، عنِ النّبِيِّ ﷺ.(١)

فقد خالف قبيصة في هذا الإسناد: عبد الرزاق بن همام، ومعتمر بن سليمان، فقد رووه عن سفيان، المغيرة بن مسلم، عن الربيع، عن أبي العالية، عن أبيّ، وكذلك رواه مغيرة السراج، وعبد العزيز بن مسلم، عن الربيع، عن أبي العالية، عن أُبَيّ رضي الله عنه(٢).

فقبيصة بن ذؤيب مع انه ثقة إلا انه أخطا في إسناد هذا الحديث، وخالف غيره من الثقات فيه.

ومثال ما كان الخطأ في المتن:

ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، ح وحدثنا محمد بن بشار، وأبو بكر بن خلاد، قالا حدثنا محمد بن جعفر، قالا حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، أنه سمع عليا الأزدي يحدث أنه سمع ابن عمر رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)(٣).

قال الترمذي: (اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر فرفعه بعضهم، وأوقفه بعضهم، وروي عن عبد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحو هذا، والصحيح ما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "صلاة الليل مثنى مثنى"، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه صلاة النهار،

(١)علل الحديث لابن ابي حاتم(٩١٧).

(٢)مسند احمد بن حنبل، ١٤٤/٣٥رقم(٢١٢٢٠)،١٤٦/٣٥رقم(٢١٢٢١)، ورقم(٢١٢٢٢)، ١٤٧/٣٥ رقم(٢١٢٢٣).

(٣)سنن ابن ماجه، ٣٤٩/٢ رقم(١٣٢٢).

وقد روي عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ "أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعا"، وقد اختلف أهل العلم في ذلك فرأى بعضهم أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وهو قول الشافعي، وأحمد، وقال بعضهم صلاة الليل مثنى مثنى ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعا مثل الأربع قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحق)[١]

وقال ابن حجر في فتح الباري: (أكثر أئمة الحديث أعلَّوا هذه الزيادة وهي قوله "والنهار" بان الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه اخطأ فيها، وقال يحيى بن معين: من عليٍ الازدي حتى اقبل منه؟ وادعى يحيى بن سعيد الانصاري، عن نافع، أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار اربعاً لا يفصل بينهنّ، ولو كان حديث الازدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر، يعني مع شدة إتباعه، ورواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته؛ لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه فلعل الازدي اختلط عليه الموقف بالمرفوع فلا تكون هذه زيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً، وقد روى ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن عمر انه كان يصلي بالنهار أربعا أربعا وهذا موافق لما نقله يحيى بن سعيد)[٢].

(١)الجامع الكبير. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، ودار الجيل، بيروت. ٤٩٣/٢ رقم(٥٩٧).

(٢) فتح الباري لابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، ط١، ١٣٧٩هـ، دار المعرفة، بيروت.(٤٧٩/٢).

المبحث الثالث
المتابعة والمخالفة

المتابعة: هي أن يشارك راوي الحديث راوٍ فيرويه عن شيخه أو من فوقه إلى آخر الإسناد واقلُّ ذلك الاشتراك في الصحابي"[١].

وهي على قسمين:

الأولى المتابعة التامة: وهي موافقة المتابع للمتابع في كامل الإسناد والمتن بحيث يلتقيان في الشيخ المباشر لهما إلى آخر الإسناد.

والثانية المتابعة القاصرة: وهي موافقة المتابع للمتابع في بعض الإسناد بحيث يلتقي معه في راوٍ من رواة الإسناد في غير شيخه.

والمخالفة: عرفها أبو بكر بن الطيب فقال: هي التغاير الواقع بين الرواة عن شيخهم في سياق إسناد حديث ما أو متنه"[٢].

وهذا التعريف لم يكن جامعا فتخصيص الاختلاف فقط بشيخ معين قد اخرج ما كان مخالفا لنص قرآني أو مخالفة لأحاديث الثقات وان كانوا قد رووا الحديث من غير طريقه فنحذف لفظة عن شيخه كي يكون جامعا لجميع أوصافه.

إن المتابعة والمخالفة هي الأصل في الحكم على حديث الراوي قبل معرفة درجته فالكل يوضع على هذا الاختبار فإذا توبع الراوي وكان ثقة فهذا هو طريقه وإذا توبع الصدوق علم انه ضبط هذا الحديث وإذا توبع الضعيف علم أن هذا من صحيح حديثه.

---

(١)نظرية الاعتبار عند المحدثين للدكتور منصور محمود الشرايدي: ٣٧٥.

(٢)منهج الإمام احمد في التعليل. للدكتور أبو بكر بن الطيب كافي. دار ابن حزم، ٢٠٠٥م. : ٤٦٧.

فمثال متابعة الصدوق الذى يخشى منه الخطأ

سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني: قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب": صدوق في نفسه إلا انه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه[١].

روى عنه ابن ماجه حديثا قال: حدثنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك، أو أختك، على أن أزوجك ابنتي، أو أختي وليس بينهما صداق"[٢].

فسويد قد تابعه جمع من الثقات على روايته هذه عن مالك منهم: عبد الرحمن بن مهدي عند احمد، وخالد بن مخلد القطواني عند الدارمي، وعبد الله بن يوسف التنيسي عند البخاري، ويحيى بن يحيى النيسابوري عند مسلم، وعبد الله بن مسلمة القعنبي عند أبي داود، ومعن بن عيسى القزاز عند الترمذي، والنسائي، وعبد الرحمن بن القاسم عند النسائي، وأبو مصعب الزهري عند ابن حبان، ومن رواة الموطأ يحيى بن يحيى الليثي، ومحمد بن الحسن الشيباني.[٣]

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر مع التحرير(٢٦٨٩).

(٢) سنن ابن ماجه. لابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ت٢٧٣هـ، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٨م، دار الجيل ودار الغرب الإسلامي، بيروت. ٣/٨١ رقم(١٨٨٣).

(٣) مسند أحمد بن حنبل. لابي عبدالله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الارنؤوط، ط١، دار الرسالة، بيروت. ٨/١٢٢رقم(٤٥٢٦)، ومسند الدارمي. لابي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ت٢٥٥هـ، تحقيق: فواز احمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢/١٨٣رقم(٢١٨٠)، الجامع الصحيح. لابي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، ت٢٥٦هـ ، ١٩٨٧م، دار الشعب، القاهرة، ٧/١٥رقم(٥١١٢)، وصحيح مسلم. لابي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت٢٦١هـ، دار الجيل، بيروت، ٤/١٣٩رقم(٥١١٢)، وسنن ابي داود. لسليمان بن الاشعث السجستاني، ت٢٧٩هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر. ١/٦٣٢رقم(٢٠٧٤). وجامع الترمذي. ٢/٤٢٢رقم(١١٢٤). وسنن النسائي، لابي عبدالرحمان احمد بن شعيب النسائي، ت٣٠٣هـ، ط٢،١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب.

فمتابعة هؤلاء الثقات كلهم لسويد بن سعيد جعلتنا نتيقن من أن هذا الحديث من الأحاديث التي ضبطها سويد. ولسويد متابعات قاصرة فقد تابعه عبيد الله بن عمر العمري، وعبد الرحمن بن السرح، في شيخ شيخه وهو نافع من عدة طرق(١).

فبعد هذه المتابعات لا نقول عن حديث ابن ماجه حديث حسن بل هو حديث صحيح كما تقدم.

ومثال ما توبع الضعيف على روايته عن شيخه فكانت من صحيح حديثه:

هشام بن سعد المدني قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب": صدوق له أوهام ورمي بالتشيع(٢).

ما رواه له ابن ماجه في سننه قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، قال: حدثنا ابن أبي فُدَيك، قال: حدثني هشام بن سعد، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد؛ أن النبي ﷺ قال: "إن في الجنة بابا يقال له الريان يُدعى يوم القيامة، يقال: أين الصائمون؟ فمن كان من الصائمين دخله، ومن دخله لم يظمأ أبدا"(٣).

وهشام بن سعد لم يتفرد برواية هذا الحديث عن أبي حازم سلمة بن دينار المدني فقد تابعه عليه جمع من الثقات منهم: حماد بن زيد، وعبد الرحمن بن اسحاق، وبشر

١١٢/٦رقم(٣٣٣٧). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. لابي حاتم محمد بن حبان البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الارنؤوط، ط١٩٩٣،٢م، دار الرسالة ، بيروت، ٤٥٩/٩رقم(٤١٥٢). والموطأ. لمالك بن انس، ت١٧٩هـ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد مصطفى الاعظمي،ط١، ٢٠٠٤م، مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان. ٧٦٦/٣رقم(١٩٥٨). والموطأ. لمالك بن انس، ت١٧٩هـ، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: تقي الدين الندوي، ط١، ١٩٩١م، دار القلم، دمشق. ٤٤٤/٢رقم(٥٣٢).

(١) الجامع الصحيح للبخاري، ٢٠/٩ رقم(٦٩٦٠)، وصحيح مسلم، ١٣٩/٤ رقم(٣٥٣٢)، وسنن ابي داود، ١٨٧/٢ رقم(٢٠٧٦)، وسنن النسائي، ١١٠/٦ رقم(٣٣٣٤).

(٢) تقريب التهذيب مع التحرير، رقم(٧٢٩٤).

(٣) سنن ابن ماجه، ٥٥٨/٢ رقم(١٦٤٠).

بن المفضل، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي عند احمد، وسليمان بن بلال عند البخاري، ومسلم، ومحمد بن مُطَرِّف عند البخاري، وعبد الله بن جعفر، وسفيان عند الطبراني[١].

فبهذه المتابعات تبين لنا أن هذا الحديث من صحيح حديث هشام بن سعد المدني.

وأما في المخالفة: فإذا خولف الراوي بمن هو أوثق منه أو بمجموع الثقات وكان ثقة أو صدوقا تبين لنا أن هذا الثقة قد اخطأ وان هذا الصدوق لم يضبط، فكان هذا شذوذا منهما، وان كان ضعيفا فهذا من منكراته وهذا ديدنه.

والمخالفة أصل لمعرفة حديث الراوي والحكم عليه قال الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ): «علامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، ولم تكد توافقهم. فإن كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعمله»[٢].

ومثال ما خالف الثقة فيه أحاديث الثقات فكان مخالفا لهم وشاذا:

قال الإمام احمد: حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ، قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ضِرَارِ بْنِ الْأَزْوَرِ رضي الله عنهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَحْلُبُ فَقَالَ: "دَعْ دَاعِيَ اللَّبَنِ"[٣].

---

(١)مسند احمد، ٤٧٥/٣٧ رقم(٢٢٨١٨)، ورقم(٢٢٨١٩)، ٤٧٦/٣٧ رقم(٢٢٨٢٠)، والجامع الصحيح للبخاري، ٣٢/٣ رقم(١٨٩٦)، وصحيح مسلم، ١٥٨/٣ رقم(٢٧٦٦)، وسنن النسائي، ١٦٨/٤ رقم(٢٢٣٦)، ورقم(٢٢٣٧)، وصحيح ابن خزيمة، ١٩٩/٣ رقم(١٩٠٢)، وصحيح ابن حبان، ٢٠٨/٨ رقم(٣٤٢٠)، وينظر المسند الجامع(٥٠٩١) والطبراني في الكبير(٥٨١٩)، و(٥٨٣٦).

(٢) صحيح مسلم: مقدمة الصحيح (١/ ٧).

(٣)مسند احمد بن حنبل، ٨٩/٣١ رقم(١٨٧٩٢).

فهذا الحديث قد خالف فيه سفيان في إسناده فرواه أصحاب الاعمش عنه عن يعقوب بن بحر عن ضرار بن الازور رضي الله عنه.

قال ابن أبي حاتم: وسَأَلتُ أَبِي، وَأَبا زُرعَةَ، عَن حَدِيثٍ؛ رَواهُ الثَّورِيُّ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ، عن ضرار بنِ الأَزوَرِ رضي الله عنه. ثم ذكر الحديث.

ثم قال: فَقالا: رَوَى هَذا الحَدِيثَ جَماعَةٌ مِنَ الحُفّاظِ عَنِ الأَعمَشِ، عَن يَعقُوبَ بنِ بَحرٍ، عَن ضِرارِ بنِ الأَزوَرِ، بَدَلا مِن عَبدِ اللهِ بنِ سِنانٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ

قال أبي: خالف الثوري الخلق في هذا الحديث، وقال غير سفيان: الاعمش، عن يعقوب بن بحر، عن ضرار بن الازور[١].

وقال الطبراني بعد رواية سفيان: هكذا رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عبد الله بن سنان، وخالفه أصحاب الأعمش فرووه عن الأعمش، عن يعقوب بن بحر[٢].

ومن أصحاب الاعمش الذين رووا هذا الحديث عنه عن يعقوب بن بحر عن ضرار بن الازور رضي الله عنه، وكيع بن الجراح، وأبو معاوية، وزهير بن معاوية، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وعبدالله بن المبارك[٣].

---

(١)علل الحديث لابن ابي حاتم، رقم(٢٢٢٥).

(٢)المعجم الكبير للطبراني، رقم(٨١٢٧).

(٣) مسند احم بن حنبل، ٢٥٤/٢٧ رقم(١٦٧٠٢)، ٢٥٨/٢٧ رقم(١٦٧٠٤) ٢٠٣/٣١ رقم(١٨٩٠٥)، ٣١٨/٣١ رقم(١٨٩٨٠)، ورقم(١٨٩٨١)، ومسند الدارمي، ١٢٧٠/٢(٢٠٤٠)، وينظر المسند الجامع(٥٤٢٨).

المبحث الرابع
التفرد

والتفرد: هو أن يروي راوٍ من الرواة عن شيخه حديثاً دون أن يشاركه الآخرون. وهذا التفرد قد يكون في حديث ما مطلقا وقد يكون بالنسبة لشيخ معين أو بالنسبة لطريق ما.

ولكن هنا مسألة يجب التنبيه عليها ونحن نتكلم عن مفاهيم في التصحيح والتضعيف وهي أن بعض النقاد الأوائل عندما يجدون أن الراوي قد تفرد برواية حديث ما فإنهم يتهيبون منه ذلك ويتوقفون في الحكم عليه ولديهم اعتبارات في ذلك.

نقل ابن عبد الهاي عن ابن رجب الحنبلي قوله: (وانفراد الراوي بالحديث وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم)[١].

وقال في شرحه لعلل الترمذي: (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: (أنه لا يتابع عليه) ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٢].

وكلام ابن رجب الأول لا يأخذ على إطلاقه بل إن تفرد الثقة وحده بالحديث ليس بعلة، ولكنها مظنة؛ لها لأنّ هناك بعض التفردات تثير حس الناقد فيدفعه ذلك إلى

---

(١) سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث لابن عبدالهادي: ص ٢٨ عن ابن رجب: مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، (٢/ ٥٨٢).

مزيد من البحث والتفتيش فإن عثر على قرائن تدل على خطأ المتفرد الثقة حكم به ويكون قوله: (تفرد به فلان)، أو (لم يتابع عليه) إعلالاً لذلك الحديث، وإلا إذا أخذناه على إطلاقه لقلنا بإعلال كثير من الأحاديث الصحيحة والسنن ومنها ما هو موجود في الصحيحين كحديث" إنما الأعمال بالنيات".

فقد يكون المتفرد عن إمام كبير وله تلاميذ كثر فيتفرد بروايه حديث عنه راوٍ ليس من التلاميذ الأثبات في ذلك الشيخ أو الملازمين له مثال ذلك:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: « سألت أبي عن حديث رواه بُرد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلي فاستفتحت الباب فجاء النبي ﷺ ففتح الباب ومضى في صلاته».

فقلت لأبي: ما حال هذا الحديث؟ فقال أبي: لم يرو هذا الحديث أحد عن النبي ﷺ غير بُرد وهو حديث منكر ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث وكان بُرد يرى القدر»[(١)].

وبُرد بن سنان: قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق رمي بالقدر[(٢)].

فلم يحتمل أبو حاتم تفرده، لأنه تفرد عن الزهري والزهري إمام كبير فأين تلامذته الأثبات الملازمون له عن مثل هذا الحديث.

وقد فصل الإمام الذهبي القول فيما إذا تفرد الراوي في معرض رده على العقيلي عند ذكره لعلي بن المديني رحمه الله في "ضعفائه" فقال: (وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٤٢٦ (٤٦٧).
(٢)تقريب التهذيب لابن حجر مع التحرير، رقم(٦٥٣).

إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصير متروك الحديث)[1].

مما تقدم تبين لنا كيف أن النقاد كانوا ينظرون الى الراوي اذا تفرد بحديث ما بالريبة ويجعلونها علة في حديثة لابل قد يذكرونها في ترجمته وانها من منكراته؛ خصوصا اذا كان الذي تفرد عن شيخ كبير وله تلامذة كثر كالزهري، ومالك وامثالهما.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال. لشمس الدين ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، ت٧٤٨هـ ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبدالموجود، دار المعرفة، بيروت. (٣ / ١٤٠ –١٤١).

الخاتمة

تضمنت ابرز النتائج:

١-ان معرفة النقاد برواة الحديث وتقييمهم مبني على مدى ضبطهم في الاحاديث التي يروونها من خلال مقابلتها مع احاديث الثقات الاخرين هل وافق أم خالف وما مقدار الاخطاء في حديثه.

٢-ان متابعة الثقات لراو يوصف بانه كثير الخطأ في حديثه في حديث ما دليل على انه قد ضبط هذا الحديث.

٣-أن مخالفة الراوي لمن هو اوثق منه تكون دليل على خطاه وان كان ثقة، وان كثرة المخالفة تنزله من رتبة الاحتجاج.

٤-ان جميع الرواة بحاجة الى المتابعة حتى الثقة منهم لذلك قد يستنكر بعض النقاد تفرد بعض الثقات، لكن من كثر خطأه يكون احوج لها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **تاريخ مدينة السلام المعروف بتاريخ بغداد.** لأحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **تقريب التهذيب، مع التحرير.**لابن حجر، أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، للشيخ شعيب الأرنؤوط، والأستاذ بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **الجامع الكبير**. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٢، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، ودار الجيل، بيروت.
- **الجامع الصحيح.** لابي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، ت٢٥٦هـ ، ١٩٨٧م، دار الشعب، القاهرة
- **الجرح والتعديل.** ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، ط١، ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند.
- **الرسالة.** للشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس، ت٢٠٤هـ، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، ٢٠٠٥م، دار الكتب العلمية، بيرت.
- **ذيل تاريخ مدينة السلام.** لابي عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي، ت٦٣٧هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد، دار الغرب الاسلامي.

- **سنن ابو داود.** لسليمان بن الاشعث السجستاني، ت٢٧٩هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- **سنن النسائي.** لابي عبدالرحمان احمد بن شعيب النسائي، ت٣٠٣هـ، ط٢،١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب.
- **سنن ابن ماجه.** لابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ت٢٧٣هـ، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٩٩٨م، دار الجيل ودار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي.** ابن رجب الحنبلي، ت٧٩٥هـ، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، ط٢، ٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.
- **صحيح مسلم.** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ت٢٦٢هـ، دار الجيل ، بيروت.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.** لابي حاتم محمد بن حبان البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الارنؤوط، ط٢،١٩٩٣م، دار الرسالة ، بيروت.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري.** ابن حجر، أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، ط١، ١٣٧٩هـ، دار المعرفة، بيروت.
- **علل الحديث.** لابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادرسي الرازي، ت٣٢٧هـ، تحقيق: فريق من الباحثين، ط١، ٢٠٠٦م، مؤسسة الجريسي، الرياض.
- **علل الدارقطني.** للدارقطني، علي بن عمر ابو الحسن الدارقطني، ت٣٨٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض.

- **المجروحين**. لابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، ت٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط٢، ١٤٠٢هـ، دار الوعي، حلب.
- **مسند الإمام احمد**. أحمد بن حنبل، أبو عبدالله احمد بن حنبل الشيباني، ت٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **مسند الدارمي**. لابي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ت٢٥٥هـ، تحقيق: فواز احمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **المعجم الكبير**. للطبراني، أبو القاسم سليمان بن احمد، ت٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- **الموطأ**. لمالك بن انس، ت١٧٩هـ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد مصطفى الاعظمي، ط١، ٢٠٠٤م، مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان.
- **الموطأ**. لمالك بن انس، ت١٧٩هـ، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: تقي الدين الندوي، ط١، ١٩٩١م، دار القلم، دمشق.
- **الموضوعات**. ابن الجوزي، تحقيق: محمود احمد القيسية، ط٣، ٢٠٠٣م، مؤسسة النداء، أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة.
- **منهج الإمام احمد في التعليل**. للدكتور أبو بكر بن الطيب كافي. ٢٠٠٥م، دار ابن حزم.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. لشمس الدين ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، ت٧٤٨هـ ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، دار المعرفة، بيروت.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**. للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣، ٢٠٠٠م، مطبعة الصباح، دمشق.